الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر

سلاوتي حنان – رابعة دكتوراه – جامعة البليدة 2

ملخص :

يعد الإقتصاد الرقمي توجها عالميا حديثا تسعى إلى تحقيقه مختلف المجتمعات والدول من خلال الإستفادة من معطيات العصر والتحول من إقتصاد الصناعات إلى إقتصاد المعلومات، الذي يرتكز أساسا على المعرفة وتقنيات المعلومات، بإعتباره أساس شبكات الإتصال والمعلومات. وقد أتى هذا النوع من الإقتصاد عناصر عديدة تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة الداعمة للتنمية المستدامة ومن بينها : التجارة الإلكترونية ، التسويق الإلكتروني، الإستثمار الإلكتروني، والصيرفة الإلكترونية وغيرها من التطبيقات العديدة.

في هذه الدراسة سنحاول التركيز على الصيرفة الإلكترونية والتي تشكل بدورها أحد إفرازات الإقتصاد الرقمي ،ونظرا لأهمية ماقدمته الصيرفة الإلكترونية للإقتصاد تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المزايا التي تحققها الصيرفة الإلكترونية في النشاط المصرفي ودورها في تحديث الخدمات المصرفية من خلال عمل المصارف الجزائرية على تطوير أنظمتها المصرفية من خلال تبني هذه التكنولوجيا التي من شأنها عصرنة النظام المصرفي الجزائري والإرتقاء لأعلى مستويات .

الكلمات المفتاحية :الإقتصاد الرقمي ، الصيرفة الإلكترونية ،النشاط المصرفي ، التنمية المستدامة

Résumé :

L'économie numérique est considérée comme une nouveauté pour le peuple à travers le monde. Cette nouvelle donnée implique le changement des procédures du secteur industriel à l'économie d'information. . Cette économie est basée essentiellement sur la connaissance et les techniques d'information et de communication. Elle dispose de plusieurs éléments avantageux favorables aux développements durables particulièrement : le commerce électronique. Le marketing électronique, l'investissement électronique et les services bancaires électroniques ect...En effet ces services bancaires électroniques sont issus de l'économie numérique qui contribue efficacement à l'économie notamment dans l'innovation.

C'est ainsi que l'objectif de cette étude est de faire ressortir les avantage des services électronique bancaire et son activité en général.

Partant de cet aspect théorique cette étude déterminera les modalités pratiques de nature à concrétiser les voies et moyens pour adapter cette technologie au niveau des banques Algériennes. Pour se faire la

refonte du système bancaire est à préconiser en vue de progresser et atteindre un niveau appréciable de traitement des phases successives de l'activité bancaire.

Mots clés : L'économie numérique, service bancaire électroniques, activité bancaire, développement durable

المقدمة

مع تزايد نمو الاقتصاد الرقمي و الإنتشار شبكة الانترنت والتطور الظاهر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثارها على البنوك ونشاطاتها أدى ذلك لوجود أنظمة دفع إلكترونية ووسائل حديثة تتلاءم مع متطلبات هذا الإقتصاد الجديد أما عن واقع الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري فمازال في مرحلة أولية من خلال إدخال تكنولوجيات حديثة في القطاع المصرفي إلا أنها رغم ذلك تحاول بجهودها المتميزة النهوض باقتصادها الوطني من خلال تبني بعض المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما أن تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية سوف يساهم في تحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري ويجعله يواكب التطورات العالمية الحاصلة

وتسارع وتيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي في جميع الأصعدة خاصة منها الأنظمة المصرفية التي أصبحت متكيفة إن لم نقل مواكبة للمتغيرات الراهنة، ويبدو ذلك واضحا في أدائها وسياساتها الإستراتيجية القائمة على تلبية كافة احتياجات العملاء ومحاولة كسب رضاهم وولائهم الدائم، لذلك يظهر التوجه الحديث بخدمات المصرفية كمدخل حديث لمواكبة بيئة العمل المصرفي من حيث التنويع والابتكار والإبداع سعيا لضمان بقاء ونمو المصارف خاصة منها الصغيرة أمام المصارف الكبرى المنافسة لها التي تسيطر على أغلب أصول السوق المصرفية.

فأداء المصارف أساس فكرة التنويع في الأنشطة الممارسة ودخول مجالات أخرى غير مصرفية، مع ضرورة التحسين المستمر والابتكار والإبداع المصرفي بما يضمن نموها وبقاءها وقدرتها على المنافسة، ويعتمد نجاح تطبيق هاته الإجراءات والممارسات المصرفية بدرجة أولى على إيمان الدولة واقتناعها بأهمية دور هذه البنوك وتبني هذه التكنولوجيا ، وأن تعمل على تهيئة المناخ الملائم على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، وتعمل على إصدار التشريعات واللوائح والنظم الكفيلة لتدعيم التطبيق الناجح، وتوفير الدعم المالي والبشري...

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية **:ما مدى مساهمة الصيرفة الإلكترونية في بناء الإقتصاد الرقمي بالجزائر ؟**

المحور الأول :مدخل للاقتصاد الرقمي وتطبيقاته على مختلف القطاعات

إن الانتشار السريع في وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الإقتصادية حيث أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد من الإقتصاد وهو ما يطلق عليه" بالإقتصاد الرقمي "أو إقتصاد المعلومات أو عصر الإنترنت الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد.

أولا :مفهوم الاقتصاد الرقمي:

هو ذلك الإقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة ، ومصدر إلهام للإبتكارات الجديدة [1]. كما أن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت أو اقتصاد الواب ،وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية ،الزبائن الرقميين والشركات الرقمية ،التكنولوجيا الرقمية ،والمنتجات الرقمية[2].

ثانيا :خصائص وأُسس الاقتصاد الرقمي :

يتميز لاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والشركات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية والإدارة الإلكترونية ولعل أهم الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي هي[3]:

أ - سهولة الوصول إلى المعلومة:يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة ،ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد.

ب -المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ،ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

ج - مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي :تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية ،وتؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل

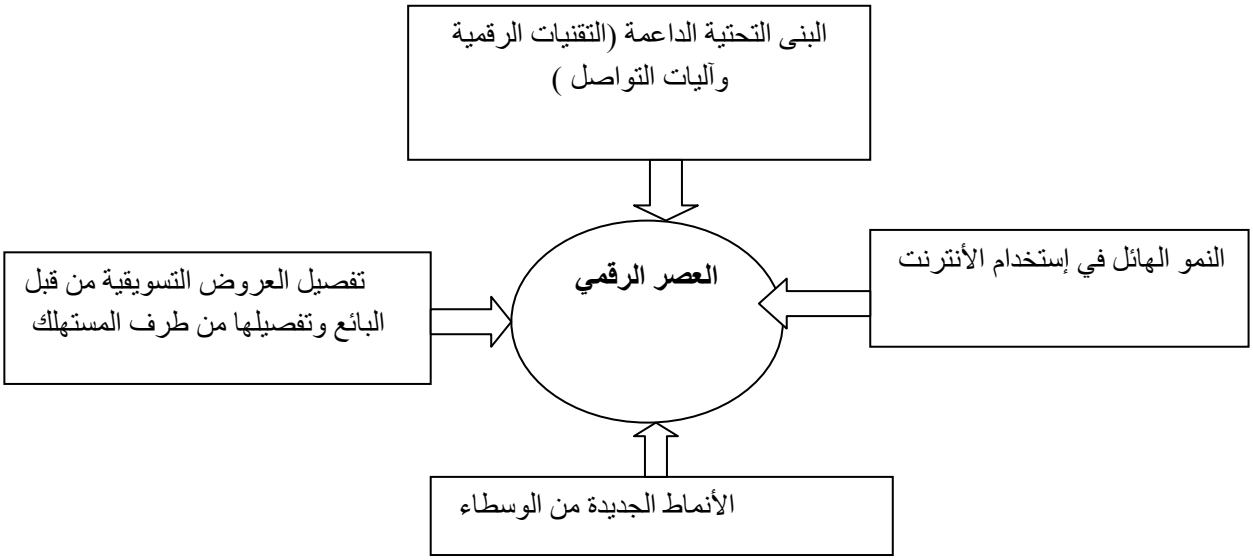
د -الاقتصاد الرقمي واقتصاد السرعة الفائقة:إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني ،إن هذه السرعة أدت إلى الحاجة إلى شركات تتسم بالرشاقة في الحجم ،وفي التنظيم من خلال العلاقات الشبكية ،وفي المعلومات من خلال تقاسم المعلومات الفوري

ثالثا : العناصر الداخلة في تشكيل الإقتصاد الرقمي

هناك العديد من العناصر التي تؤثر في الإقتصاد الجديد والتي تلعب دورا حيويا في تشكيله من أمثلته : التكنولوجيا الحديثة ، العولمة وحركات حماية البيئة وغيرها وسوف نقوم بمناقشة أربع قوى رئيسة تؤثر في تحديد شكل العصر الرقمي[4] :

- البنى التحتية الداعمة؛
- ظهور الأنترنت؛
- الأنواع والأنماط الجديد من الوسطاء؛
- تفضيل العروض التسويقية من قبل البائع وتفضيل العروض التسويقية من قبل المستهلك .

الشكل رقم (1): يوضح القوى التي تشكل العصر الرقمي الجديد



المصدر : محمد عبد العظيم أبو النجا ، التسويق المتقدم (التسويق العالمي –إدارة العلاقات مع العملاء)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،2008، ص 311

رابعا : تطبيقات الإقتصاد الرقمي

يتكون الإقتصاد الرقمي من مجموعة المعدات الإلكترونية التي تمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال (TIC) وتحقق فوائد في جميع مناحي الحياة الداعمة للتنمية المستدامة في مجالات عديدة كالأعمال التجارية والإدارة العامة والتعليم والصحة والزراعة وغيرها

1/ التجارة الإلكترونية حيث تعرف التجارة الإلكترونية بأنها كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري اهتمت فيها شبكة الأنترنت بصفة إجمالية أوجزئية كالتزود بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا ويتم التسديد إلكترونيا سواء بصك ورقي عند التسليم أو بطرق أخرى [5].

2/ التسويق الإلكتروني حيث يتمثل في إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الإتصال المباشر وإتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية [6].

3/ الإستثمار الإلكتروني حيث يعتبر ذلك الإستثمار الذي يعتمد على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتداول وتبادل المعلومات المالية والإتثمارية الإلكترونية فوريا مما يقلل من مخاطر الإستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات

الإستثمارية ، كما تستخدم الأنترنت في التعرف على المؤشرات الإقتصادية والعالمية والمحلية فوريا وعلى مدى 24 ساعة ومن ثم يعتبر حال المتثمر الإلكتروني أفضل بكثير من المستثمر العادي (7)

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول الصيرفة الإلكترونية

ظهرت الصيرفة الإلكترونية كنتيجة للتطور الكبير الذي عرفه قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال وشبكة الأنترنت من خلال إبتكار تطبيقات جديدة في تقديم خدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة والفعالية .

1-مفهوم الصيرفة الالكترونية:

تعددت تعريفات الصيرفة الالكترونية والتي نذكر منها مايلي :

تعريف 1 :"هي إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة الالكترونية لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان".(8)

تعريف 2 :"العمل المصرفي الالكتروني يضم كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية مثل : الهاتف والحاسب والصراف الآلي والانترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات، وكذلك العمليات التي يجريها مصدرو البطاقات الالكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية الكترونيا".(9)

تعريف 3 :"هي كل المعاملات المصرفية الالكترونية وتتمثل في كل العمليات المصرفية التي تتم عن طريق الهاتف، الصراف الآلي، ومؤخرا جدا انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الانترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء والبنوك وإمكانية الحصول عليها سريعة ومريحة ومتاحة 24 ساعة أينما كان العميل".(10)

مما سبق يمكننا تعريف الصيرفة الالكترونية على أنها تقديم الخدمات البنكية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن طريق قنوات توصيل الكترونية مثل الانترنت والشبكات الخاصة، الموزعات الآلية، الحاسب الشخصي الهاتف التلفزيون الرقمي، بأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن مع إمكانية إتاحة الخدمة على مدار 24ساعة، دون الحاجة إلى تنقل العميل إلى فرع البنك.

ثانيا :أنواع خدمات الصيرفة الالكترونية

تعددت خدمات الصيرفة الالكترونية وذلك حسب الوسيلة المتصلة بالخدمة فنجد من أهم تلك الخدمات أو الوسائل مايلي :

ا – خدمات الصيرفة الالكترونية من خلال الصرافات الآلية ATM :

تعتبر الصرافات الآلية أول آلية لأتمتة العمل المصرفي حيث تعتمد على توفير شبكة من الاتصالات تربط فرع البنك الأول وفروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة من أي بنك، حيث تم أو تشغيل لها عام 1975، ثم تطور عمل هذه الصرافات الآلية والتي تتمثل في :

ا-1) الموزع الآلي للأوراق (DAB Distributeur Automatique Billet) : هو آلة أوتوماتيكية، تستخدم عن طريق بطاقة الكترونية يسمح بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى فرع البنك، وهو جهاز موصول بوحدة مراقبة الكترونية تعمل على قراءة المدارات المغناطيسية للبطاقة، والتي تسجل كما يعمل دون انقطاع، ويساهم بدوره في تخفيض نشاط السحب في الفرع.

ا-2) الشباك الأوتوماتيكي للأوراق (GAB Guichet Automatique Bancaire) : يقدم هذا الجهاز خدمات أكثر تعقيدا وتنوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق، فهو موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرا المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رقم سري، كما يسمح للزبائن بإجراء العديد من العمليات كمعرفة الرصيد، والقيام بتحويلات، طلب شيكات.... الخ.(11)

ا-3) نهائي نقطة البيع الالكترونية (TPV) : تعتمد هذه التقنية على وجود اتصال عن بعد بين الحاسوب الالكتروني الرئيسي للبنك وبين شاشات طرفية (Terminals) موجودة في محلات الشراء وتعمل كأجهزة إدخال من والى الحاسب المركزي للبنك من خلال شبكة الهاتف كخطوط ربط بين الحاسوب الالكتروني والشاشات الطرفية، حيث يمكن هذا النظام العملاء من شراء احتياجاتهم من المحال المشتركة في النظام، وذلك من خلال استخدام بطاقة دفع يتم إدخالها في جهاز الالكتروني معد لهذه الغاية ومن خلاله يتم تحويل المبلغ المطلوب الكترونيا من حساب الزبون إلى حساب البائع.

ب- خدمات الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف " الهاتف المصرفي" (Phone Banking): تشكل هذه القناة جسرا للتفاعل الشخصي عالي المستوى بين البنك وعملاءه، حيث تتيح هذه التقنية اتصال سريع بين العميل ورجال البنك كما تسمح للعميل الاستفادة من العديد من الخدمات مثل : طلب كشف الحساب و دفع الشيكات، الاستفسار عن الرصيد، تحويل الأموال بين الحسابات، دفع الفواتير، كما تمكن البنك من الوقوف على بعض احتياجات ومتطلبات العملاء بصورة أكثر دقة.

ج- الصيرفة المنزلية (Home Banking) : تعتبر من احدث الخدمات المصرفية التي تم تطبيقها مؤخرا، وتعتمد هذه التقنية على الاتصال بين الحاسوب المركزي الموجود بمبنى البنك من ناحية والحاسوب الالكتروني الشخصي للزبون المتصل بمودم وخط اتصال هاتفي، بحيث تمكن العميل من الاستفسار عن رصيده وطلب كشوف الحسابات، بالإضافة إلى بعض الخدمات المالية كدفع الفواتير والتحويل بين الحسابات ....الخ، وتساهم هذه التقنية في تحرير العميل من ضغوط الوقت والمسافة.

ح- الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking) : وهو النظام الذي يتيح استخدام الانترنت من خلال الهاتف المحمول، حيث تساهم هذه التقنية في عرض البنك

لمجموعة من الخدمات البنكية المعلوماتية على عملاءه مثل إيداع الأموال و الاستفسار عن رصيد الحساب أو تحويل مبالغ نقدية من حساب العميل إلى حساب أخر وغير ذلك من العمليات المصرفية، وتعتبر البنوك الألمانية من البنوك الرائدة في إدخال هذه الخدمة، حيث قام احد البنوك الألمانية في بداية سنة 2000 بتمكين عملاءه الاتصال بالبنك من خلال الهاتف المحمول عن طريق موقع Yahoo على الانترنت.(12)

خ- الصيرفة الالكترونية عبر الانترنت (Internet Banking) : أو مايطلق عليها الخدمة المصرفية عن بعد (Remote Banking)، الخدمات المصرفية الفورية (Online Banking) وأسماء أخرى متعددة، حيث بدأت البنوك تدريجيا في تبني تقديم خدماتها عبر الانترنت بسبب قلة تكلفتها، والهدف من إدخال هذه التقنية هو الوصول إلى إقامة بنك كامل يقدم خدماته للعملاء عبر الشبكة، (13)حيث تقوم على ربط الحاسبات الالكترونية للبنوك بشبكة الانترنت لتمكين العميل من الدخول إلى موقع البنك بالشبكة و الحصول على العديد من المنتجات والخدمات : خدمة ادارة النقدية للشركات، والتحويل النقدي، وطلب دفع الفواتير وطلب كشف الحساب، والتقدم بطلب الحصول على تسهيلات ائتمانية وفقا للشروط المتفق عليها.(14)

- الموقع المعلوماتي (Information) : وهو الحد الأدنى للنشاط البنكي الالكتروني، ومن خلاله فان البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
- الموقع التفاعلي أو الاتصالي (Communicative) : والذي يسمح بالتبادل الاتصالي بين البنك وعملاءه، كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط.
- الموقع التبادلي (Transactional) : وهو المستوى الذي عنده يمكن ان البنك يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الالكترونية، حيث يمكن العميل من الوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء التحويلات بين حساباته أو مع جهات خارجية.

كما يصل الاعتماد على الانترنت في العمل البنكي إلى مدى متقدم يعرف بالبنوك الافتراضية (Virtual Banks)، وهي التي تقدم خدماتها المصرفية عن طريق الانترنت فقط دون وجود موقع لمبنى البنك، مما يظهر لنا التطور الكبير الذي وصلت له الصناعة البنكية في تحسين آليات تقديم الخدمات البنكية، بما ساعد في الرفع من جودة تلك الخدمات من جهة وزيادة المنافسة بين البنوك المحلية ومسايرة البنوك العالمية الرائدة من جهة اخرى، وذلك في ظل ما يشهده العالم من تطورات أهمها ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثالثا:تكلفة خدمات الصيرفة الالكترونية :

بهدف تحديد الفرق بين العمل المصرفي التقليدي والعمل المصرفي الالكتروني، نستعين بالجدول رقم (1) الذي يقدم لنا صورة عن تكلفة الصفقة باستخدام أنظمة التوزيع التقليدي وباستخدام التجارة الالكترونية من ناحية التكاليف في توزيع المنتجات المصرفية :

الجدول رقم(1):نسبة التوفير بين استعمال القنوات التقليدية واستعمال الانترنت

	دفع الفواتير	توزيع البرمجيات	المعاملات البنكية	تذكرة الطيران
القنوات التقليدية	-2.22 3.32	15.00	1.08	9.10
عبر الانترنت	-0.65 1.10	0.1 -0.20	1.13	1.18
نسبة التوفير	- %67 %71	– %97 99%	%89	%87

المصدر : مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، عمر عزاوي، مرجع سابق، ص3.

من الجدول السابق يتضح أن فرق التكلفة مرتفع جدا في توزيع العديد من المنتجات، حيث قدرت نسبة التوفير في التكلفة بنسبة 70 % بالنسبة لدفع الفواتير كما قدر فرق التكلفة بنسبة 98 % في توزيع البرمجيات، إما بالنسبة للمعاملات البنكية فقدرت بنسبة 89 %، في حين نسبة التوفير لتذاكر الطيران تصل إلى 87 %، وبالتالي نستنتج أن تكلفة الخدمات البنكية المقدمة عبر الانترنت منخفضة جدا مقارنة بتكلفة توزيعها بالطرق التقليدية، كما يساعد الجدول التالي على توضيح تكلفة الخدمات البنكية المقدمة عن طريق فرع البنك وأخرى قدمت عن طريق قنوات الكترونية :

الجدول رقم (2):تقدير التكلفة عبر قنوات الخدمات

قناة تقديم الخدمة	تقدير التكلفة
خدمة عبر فرع البنك	+295 وحدة
خدمة من خلال مراكز الاتصال الهاتفي	+56 وحدة
خدمة من خلال الانترنت	+4 وحدة
خدمة من خلال الصرافات الآلية	+1 وحدة

المصدر : مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، عمر عزاوي، مرجع سابق، ص4.

المحور الثالث :واقع تطبيق الإقتصاد الرقمي في النظام المصرفي الجزائري

قامت البنوك الجزائرية بتطبيق الإقتصاد الرقمي من خلال تبني فكرة النظام النقدي الإلكتروني تماشيا والمتغيرات المستجدة على الساحة المصرفية ومحاولة منها تدارك التأخر الحاصل في المجال المصرفي ولهذا السبب قامت مجموعة من الإجراءات الضرورية وكان من أهمها إنشاء شركة تألية الصفقات البنكية والنقدية المشتركة « SATIM » والتي بدورها قامت بإنشاء الشبكة النقدية ما بين البنوك RMI لتسوية المعاملات ما بين البنوك بإضافة إلى

مشروع البطاقة البنكية المشتركةCIB والبطاقات البنكية الدولية كما قامت المصارف الجزائرية بإحداث نظام توية المدفوعات ARTS وكذا تفعيل نظام للمقاصة المسافية ما بين البنوك ATCI وفيما يلي نعرض أهم الأنظمة الرقمية المستخدمة من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والإتصال في القطاع المصرفي

أولا: شركة تألية الصفقات البنكية والنقدية المشتركة SATIM

وهي شركة تابعة لثمانية بنوك جزائرية (BARAKA ,BADR,CNEP,CNMA,CPA,BNA,BEA,BDL)
تأسست في 25 مارس 1995 بموجب القانون رقم 95/103 وهي المسؤولة عن تشغيل نظم مدفوعات بين البنوك في للبطاقات ، كما تعمل على تطوير البرامج وتحديث المصارف وتعزيزها لاسيما بوسائل الدفع عن طريق البطاقة حيث تهدف هذه الشركة إلى :

- إنشاء شبكة نقدية إلكترونية مشتركة
- وضع نضام مشترك بين البنوك للحب بواطة الموزعات الآلية
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات الإلكترونية
- تعتبر كوحدة للمعايير والتنظيمات الخاصة بالبطاقات البنكية

ثانيا : البطاقة المصرفيةCarte CIB :

تم إنشاؤها من طرف شركة SATIM سنة1998 في البداية كانت كبطاقة سحب فقط وفي 2005 أصبحت أداة سحب ودفع وهي بطاقة رقمية مزودة بشريحة لتخزين المعلومات والتي تتضمن تحويل الأموال بأمان وتكون هذه البطاقة موصولة بالشبكة النقدية وهي وسيلة يتمكن من خلالها العميل من تسوية المشتريات والخدمات على أجهزة الدفع الإلكتروني TPEكما تمكن هذه البطاقة الحب من أي جهاز صراف بلي متصل بالشبكة الإلكترونية بين البنوك في كامل التراب الوطني وهناك نوعين من بطاقة CIB التي تصدرها البنوك الجزائرية:(16)

- **البطاقة الكلاسيكية :**توفر عملية الدفع والسحب بين البنوك ومتمنح للزبائن وفق معايير محددة لدى البنك
- **البطاقة الذهبية :**وهي الأخرى تمنح وفق معايير تكون محددة لدى البنك ولكن هذه البطاقة بإضافة إلى العمليات السابقة ، تمنح لحاملها إئتمان أكبر وقوف سحب وسرعة في إجراء التحويلات

وتشير إحصائيات قامت بها سلطة ضبط البريد والمواصلات إلى وجود ما يقل عن 680 جهاز تصريف آلي عبر الولايات الجزائرية بينما تحضى نحو 300 موزع آلي للمصارف تتركز غالبيتها في المدن الجزائرية الكبرى

ثالثا:البطاقة البنكية الدولية

يصدرها القرض الشعبي الجزائري CPA بطاقة VISA الدولية وهي بطاقة للسحب والدفع تمنح للعملاء ذو حسابات بالعملة الصعبة سواءا على مستوى المحلي والدولي

رابعا : النظام الجزائري للتسوية الفورية ARTS

يعرف على أنه نضام تسوية ما بين البنوك لأوامر الدفع الضخمة عن طريق التحويل الإلكتروني أو البريدي كما يعرف كذلك على أنه نظام تسوية المبالغ الضخمة الإستعجالية ويهدف إلى :(17)

- تخفيض تكاليف الإجمالية للمدفوعات

- تقوية العلاقات بين المصارف
- تلبية مختلف إحتياجات الزبائن وذلك بإستخدام نظام الدفع الإلكتروني

خلال سنة 2008 سجل نضام ARTS حوالي 195175 سجلت على دفاتر بنك الجزائر و 176900 في سنة 2007 تمثل مبلغ كليا يقدر ب 607138 مليار دينار وفي نف السنة بلغت تسوية الأرصدة الصافية متعددة الأطراف عن طريق المقايضة اليدوية 0,11% فقط مقابل 0,85% بالنسبة للمقاصة الإلكترونية

خامسا :نظام المقاصة الإلكترونية ATCI

دخل نظام المقاصة الإلكترونية سنة 2006 ويمح هذا النظام بتبادل كل وائل الدفع الخاصة بالجمهور (شيكات ، أوراق تجارية ، تحويلات ، إقتطاعات آلية ، عمليات على البطاقات)ويسير هذا النظام من طرف مركز المقاصة بين المصارفِ ويهدف هذا النظام إلى جعل مختلف عمليات التحويل تتم بشكل أوتوماتيكي وربح الوقت والتكاليف حيث لايقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن 1 مليون ويجب أن تنفذ الأوامر التحويل التي تفوق أوتاوي هذا المبلغ ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل

كما نلاحظ التطور المسجل في سنة 2008 على أساس الحجم والقيمة هاما فقد أنجز نظام ATCI سنة 9320 مليون عملية دفع مقابل 6926 مليون عملية دفع سنة 2007 بمبلغ يساوي 7188255 مليار دينار (5452188 مليار دينار في 2007) وهو ما يعادل زيادة الحجم ب34,6% و 31,18 % على أساس القيمة

خاتمة

لقد جاء الاقتصاد الرقمي بمفاهيم جديدة وأسس وأنظمة جديدة نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي استلزمت تطوير القطاع الملي والمصرفي وتطبيق المعلوماتية في المجال البنكي حيث أدى ذلك إلى وجود أنظمة دفع إلكترونية تتلاءم مع متطلبات هذا الاقتصاد الجديد، كما أن الاعتماد على الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري ساهم في بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال إدخال وسائل إلكترونية متطورة كالبطاقات البنكية ، المقاصة الإلكترونية وبتالي تحاول الجزائر جاهدة مسايرة التطورات التطورات الحاصلة في المجال المصرفي في ظل نمو الأسواق والمصارف ومواكبتها لتطورات التكنولوجية .

حيث يمكننا أن نستخلص بعض النتائج كما يلي :

- الإقتصاد الرقمي هو نتيجة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال الذي يقوم أساسا على التقنية المعلوماتية الرقمية ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته
- يتمثل مبدأ الإقصاد الرقمي في السرعة إنتقال المعلومة من المصدر إلى المستقبل
- الصيرفة الإلكترونية هي إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال والإعتماد على أساليب حديثة في تقديم الخدمة المصرفية
- تساهم الصيرفة الإلكترونية في بناء الإقتصاد الرقمي وتطوير النظام المصرفي الجزائري مما يمكن من مواكبة التطورات العالمية الحاصلة

كما يمكن صياغة مجموعة من التوصيات ذات العلاقة بتطوير تبني االمصارف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وهي كالأتي:

1/العمل على تقوية البنية التحتية لبناء الإقتصاد الرقمي وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال

2/زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة في المصارفكونها احد الدعامات الأساسية اللازمة لتقديم خدمات مصرفية متطورة.

3/العمل على تطوير البنية القانونية والتشريعية للأعمال الالكترونية في البنوك من خلال إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالعمليات المصرفية والعمل على تكييف القوانين السارية مع تطور المعاملات المصرفية الالكترونية.

4/نشر ثقافة مالية ومصرفية من خلال الوسائل الإعلامية المتنوعة داخل المجتمع

5/ تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري بإدخال التكنولوجيا المتطورة وتشجيع إستغلالها من قبل المتخدمين من أجل ربح الوقت وتقليل التكاليف وتقديم خدمة ذات جودة عالية

قائمة المراجع

(1): حسن مظفر الرزو ، **مقومات الإقتصاد الرقمي ومدخل إلى إقتصاديات الأنترنت** ، مركز البحوث ، الرياض، 2006،ص13

(2): نجم عبود نجم،**"الإدارة الالكترونية:الاستراتجيات و الوظائف والمشكلات"**،دار المريخ،المملكة العربية السعودية،ص204

(3): فريد النجار ، **الإستثمار بالنظم الإلكترونية والإقتصاد الرقمي** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ـ الإسكندرية ، 2004 ،ص26-30

(4): محمد عبد العظيم أبو النجا ، **التسويق المتقدم (التسويق العالمي –إدارة العلاقات مع العملاء)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،2008، ص 311

(5): عامر محمد محمود ، **التجارة الإلكترونية** ، الطبعة الأولى ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006، ص6

(6): محمد سمير أحمد ، **التسويق الإلكتروني** ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2009، عمان ، ص132

(7): فريد النجار ، **الإستثمار بالنظم الإلكترونية والإقتصاد الرقمي** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ـ الإسكندرية ، 2004 ، ص300

(8): رحيم حسين هواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات-، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 14و15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص316.

(9): ناظم محمد الشمري، عبد الفتاح العبد اللات، **الصيرفة الالكترونية : الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2008

(10): بن عياد محمد سمير، سماحي احمد، **التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي- بشار، 24-25 افريل 2006، الجزائر.

(11): مزريق عاشور، معموري صورية، **عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام

المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الفترة 11-12 مارس 2008، الجزائر
(12): وهاب نعمون، **النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008، جامعة محمد خيضر – بسكرة، www.univ-biskra.dz،ص ص119-120.
(13): مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، عمر عزاوي، **واقع وأفاق المصارف الالكترونية في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 15-16-17 مارس 2004، الجزائر، ص4.
(14): نادر الفرد قاحوش، **العمل المصرفي عبر الانترنت**، الدار العربية للعلوم و مكتبة الرائد العلمية، عمان- الاردن، سنة النشر مجهولة، ص33
(15) :nawal benkritli, le sytéme de paiment par carte en algerie , séminaire sur « **rencontre sur la carte bancaire au maghreb »,**tunisie ,08et 09 février2007
(16):http://algeriatimes.net/algerianews7410.html 13/09/2012
(17): التقرير السنوي 2008، **التطور الإقتصاد والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر ،ص152
(18):المادة الثانية من الأمر رقم 5-6 المتضمن لقانون المالية لسنة 2006، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 23،26أفريل2006